

## الإجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة

### في الطريق إلى قمة المستقبل

الإثنين 4 آذار \ مارس 2024



### بيان منظمات المجتمع المدني

انقضى عام على الاجتماع السابق للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة والذي شهد تطورات كثيرة حصلت لعجل أخطرها هو الحرب على الشعب الفلسطيني في غزة. إن التطورات المأساوية التي تلت السابع من تشرين الأول الماضي أكدت مرة جديدة على الطبيعة العدوانية للاحتلال الإسرائيلي التي تنفذ إبادة جماعية ضد مليوني ونصف فلسطيني محتجزين في القطاع منذ أكثر من 16 عاما، تعرضوا خلالها لسبعة حروب لم تستسن طفلا وامرأة ومسنا، كما تستمر في ممارسات القتل والتهجير والاعتقالات العشوائية بحق المواطنين الفلسطينيين على امتداد الأراضي الفلسطينية.

على الرغم من حملة التضامن غير المسبوقة والتي شارك فيها مئات الملايين عبر العالم مطالبين بالوقف الفوري للحرب معبرين أيضا عن تأييدهم لحق الشعب الفلسطيني في الحياة وفي بناء دولته المستقلة. وعلى أهمية الدعوى التي تقدمت بها دولة جنوب افريقيا ضد إسرائيل بجرم ارتكاب الإبادة الجماعية والتي تنظر بها محكمة العدل الدولية، عجزت الأمم المتحدة عن اتخاذ القرار بوقف الحرب، وبتوفير الحماية للمدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية بعد أن أطبقت إسرائيل حصارا صارما وعمدت الى تدمير المدارس والمستشفيات ودور العبادة وكل البنية التحتية.

لقد حظيت إسرائيل بغطاء سياسي دولي ودعم عسكري ومادي كبيرين بذريعة حقها في الدفاع عن النفس علما أن شروط الدفاع عن النفس لا تنطبق في حالة الاحتلال ولا تبرر شن حرب الإبادة مما يشكل مخالفة واضحة للقوانين والأعراف الدولية. وأخذ هذا الدعم أشكالا مختلفة منها ممارسة الضغط على الأمم المتحدة ومنظماتها، لتعطيل دورها وآلياتها (منها مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان) وصولا الى وقف التمويل عن منظمة الأونروا من قبل 16 دولة مانحة، وهي المنظمة الدولية الوحيدة المسؤولة عن تشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتوفير الإيواء والخدمات الصحية والتعليمية لهم، وصولا الى الضغط السياسي والمالي على منظمات المجتمع المدني.

إن الممارسات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة لا بل العالم أجمع كشفت هشاشة النظام العالمي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية لإحلال السلم والأمن الدوليين وأظهرت عجزه عن القيام بأبسط واجباته. وقد تحول هذا القصور في النظام الدولي الى فشل فاضح خلال العقود الأخيرة التي هيمن فيها التوجه النيوليبرالي في العالم، والذي مهد الطريق لانتهاك شامل لمنظومة حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، والترويج الممنهج للعودة الى استخدام العنف والحرب في العلاقات بين الدول، وصولا الى العودة الى خطاب كولونيالي فج حيث تمثل حرب غزة (وقبلها الحرب في أوكرانيا) أبرز الأمثلة عليه. لقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في أكثر من مناسبة عن هذا الواقع، لعل أبرزها دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد في الثامن من ديسمبر الماضي عملا بالمادة 99 لميثاق الأمم المتحدة التي تعتبر أن ما يحصل في غزة إنما يهدد الأمن والسلام الدوليين ورغم ذلك فشل مجلس الأمن في إصدار قرار يدعو الى وقف إطلاق النار او الى هدنة إنسانية مؤقتة تتيح إيصال المساعدات الإنسانية الى المدنيين.

إن ازدواجية المعايير في العلاقات الدولية وتعطيل الآليات الدولية التي من شأنها حفظ السلام والأمن الدوليين وتحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان، وإنفاذ الحق في التنمية وعلى رأسه حق الشعوب في تقرير المصير، يعيق الأمن والسلام، ويقوض كافة المسارات والجهود التنموية، ويعود بالعالم الى الممارسات الاستعمارية التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

إن مرحلة ما بعد السابع من أكتوبر فيما يتعلق بالجهود التنموية العالمية والحق في التنمية والمسارات الحقوقية والتعاون الدولي، يجب ان تختلف عما قبله، إذ أثبتت التطورات المساوية مرة جديدة أن لا تنمية ولاعدالة اجتماعية أو اقتصادية أو مناخية ممكنة من دون تحقيق الأمن والاستقرار، ولا أمن ما لم يحصل الفلسطينيون على حقوقهم المشروعة في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم المستقلة. كما أكدت التطورات مجددا الترابط الشديد بين الدولي والإقليمي والمحلي وضرورة توسيع مساحات المشاركة والتأثير في الحوكمة الدولية من اجل اعادة بناء الثقة التي اهترت بشكل كبير بالآليات والمسارات الحقوقية والتنموية.

لا يوجد سوى مسار وحيد لتحقيق هذه الأهداف، هو مسار الالتزام بإنفاذ كل حقوق الانسان، افرادا وفئات وشعوبا، لاسيما الحق في التنمية وفي تقرير المصير. ان اصلاح نظام الحوكمة العالمي بشقه المؤسسي المتمثل بمنظمة الأمم المتحدة؛ ومكونها الاقتصادي من خلال انتهاج نظام اقتصادي ومالي جديد بديل لنظام بريتون وودز الذي تهتك خلال العقود الماضية ومنذ بداية السبعينات، وتحول الى نظام مولد للامساواة الهائلة والمؤدي الى الكارثة البيئية. ونضيف الى ذلك اطلاق ثورة ثقافية أيضا تنهي منظومة التفاهة والسطحية السائد حاليا، وإعادة الاعتبار الى منظومة قيم حقوق الانسان وتطويرها لتواكب تطورات العصر وتصبح كونية حقا.

ان ما نشهده حاليا هو مفترق طرق على المستوى الكوني. ان الأزمة المركبة والشاملة الراهنة التي يعيشها النظام العالمي هي في جوهرها أزمة النموذج النيوليبرالي الذي بلغ حده التاريخي وبات تجاوزه أمرا لا بد منه من أجل تحقيق السلام والامن والعدالة في العالم، بدءاً بوقف الحرب على غزة، ووضع حد للحروب والتدخلات التي تدمر دولا عربية أخرى من اليمن الى سوريا والسودان، مروراً بليبيا والصومال...الخ؛ وصولاً الى الحرب في اوكرانيا وكل المظالم التي يشهدها العام.

